

يكتسب ذراع من السفلى بذراع من العلوي وقال محمد تقسم القرعة
والبناء بالقيمة وقال مشايخنا انما اجاب ابو حنيفة بهذا على
عادة اهل الكوفة لان السفلى عندهم كان اكثر قيمة من العلوي
اما اذا كان قيمة العلوي اكثر فيعتبر القيمة والفتوى على قول
محمد لاختلاف الاماكن والبلدان قال ولو ميز المتقاسمان
نصيب احدهما وفيه شجرة اغصانها مملدة على نصيب الاخر
ذكر ابن رستم في نوادره انها تقطع كما تقطع اطراف الجذوع
التي لا يستفيع بها وذكر ابن سماعه في نوادره انها لا تقطع
فان قسم العقار بتراضى الشركاء فخرجت القرعة الا
واحدة منها فخرج بعضهم لم يلتفت الى رجوعه وان رجع
قبل ذلك قيل رجوعه وان كانت دارين ثلاثة لقرعة
لاحد عشر سهم وللآخر خمسة وللأحد سهم واحد قال
ابو نصر تجعل القرعة على ستة عشر سهما بعد السهام
ثم تخرج القرعة فاول قرعة خرجت توضع على طرف من
اطراف السهام بعد تعديل كل سهم ثم ينظر الى القرعة التي
كانت لصاحب العشرة اعطى ذلك السهم وتسعة اخرى
متصلة به ثم تؤخذ قرعة الباقيين فتدفع على الستة الباقية
فيوضع اول قرعة على طرف من السهام فان كان ذلك

رهب

لصاحب الخمسة فله ما وقعت عليه القرعة واربعة متصلة
به وما بقي فلصاحب السهم وان كانت لصاحب السهم قبله
ذلك والخمسة المتصلة للآخر وفي مختصر المحيط ولا باس
بالقرعة لاخراج النصيب وليست بواجبة ولو اعتق احد
عبيده واقربع بينها على ان من خرج في قرعته تحريره يفتق
لا يجوز هذه القرعة والقرعة جائزة في موضعين احدهما
في القسمة والثاني بين المرأتين اذا سافر وفي الملقطات
دار بين اثنتين انهدمت فاراد احداهما البناء والى الأخرى تمت
الدار بينهما ولوان رعا بين اثنتين طلب احداهما البناء والى
الأخرى فلطالب ان يبني ثم يوجدها فبأخذت منه ما
لان الدار تحمل القسمة والرها لا تحمل القسمة وفي مختصر
المحيط في قسمة المنقول ان كان جنسا واحدا تجوز القسمة
وان كان اجناسا مختلفة يجعل لاحدهم الادب ولاخر البقر
ولاخر الفم لا يجوز الابرضاهم وكذا لو كانت الثياب اجناسا
مختلفة لا تقسم الابرضاهم ولا يقسم الثوب الواحد وكذلك
الثوبان اذا اختلفت قيمتهما الا ان يزد مع الاوكس درهم
وذلك يكون بتراضيهما وان كانت ثلاثة الثواب ان كانت
قيمتها سواء لا تقسم وان كان اثنتان اردي وقيمة الاثنتين